

بنك الكويت الوطني

عام 2019

مؤتمر المستثمرين/المحللين

23 يناير 2020



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في عام 2019

الأحد الموافق 26 يناير 2019

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 23 يناير 2020 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جيم ميرفي – مدير عام المجموعة المالية

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيد/ أحمد الشاذلي

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes

عامل البدالة:

اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للعام 2019. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيد/ أحمد الشاذلي من المجموعة المالية هيرمس (EFG HERMES)، تفضل أحمد.

أشكر.

أحمد الشاذلي:

مساء الخير أو صباح الخير. معكم أحمد الشاذلي من المجموعة المالية هيرمس. اهلاً ومرحباً بكم جميعاً في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن العام 2019. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، ومدير عام المجموعة المالية في بنك الكويت الوطني، السيد/ جيم ميرفي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكراً أحمد على هذه المقدمة.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للعام 2019.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علناً عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

وبعد الانتهاء من العرض المقدم من قبل فريق ادارة البنك، سوف نرحب بتلقي جميع أسئلتكم والرجاء التفضل بكتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء المكالمة عبر منصة البث. كما يسعدنا متابعة الردود على اسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيك ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر:

شكراً لك أمير.

مساء الخير أو صباح الخير وأهلاً بكم.

شكراً لانضمامكم إلينا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج الفصلية للمجموعة عن الربع الرابع والسنة المالية لعام 2019.

شكل 2019 عامًا قويًا آخر لمجموعة بنك الكويت الوطني، حيث حققنا أرباحاً جيدة كما حافظنا على ميزانية عمومية قوية الأمر الذي يبرهن من جديد على جودة وتنوع كل من إيراداتنا وعملياتنا التشغيلية.

حققت المجموعة صافي أرباح بلغت 401.3 مليون دينار كويتي في العام 2019 بنمو بلغت نسبته 8.2 % على أساس سنوي، فيما سجلت صافي أرباح في الربع الرابع من العام 2019 بلغت 99.1 مليون دينار كويتي بارتفاع طفيف عن الربع المماثل من العام 2018.

وعلى الرغم من أن عام 2019 شهد بعض التباطؤ في ترسية المشاريع إلا أننا ما زلنا نعتقد أن البيئة التشغيلية في الكويت سوف تدعم آفاق النمو المستقبلي للبنك. حيث وبالنظر إلى الوضع المالي القوي للحكومة فإننا نتوقع تسارع وتيرة ترسية المشاريع في عام 2020.

وكذلك من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.5% في عام 2020 كما أن قائمة المشاريع المتوقع إسنادها وترسيتهما تبدو صحية للغاية، بالإضافة إلى ذلك ما يزال متفائلين فيما يتعلق بتوقعات ترسية المشاريع والتزامنا الراسخ بدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية "الكويت الجديدة 2035"، انطلاقاً من مكانتنا الريادية كالخيار الأول في تمويل المشروعات التي يتم تطويرها بالشراكة مع الحكومة.

تمكنت المجموعة على مدار السنوات الماضية وعبر دورات اقتصادية وسياسية مختلفة من جني ثمار استراتيجية التنوع، حيث برهنت جهودنا الرامية إلى تنويع أصولنا ومصادر الدخل عبر المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة على قدرتنا في الحفاظ على نمو ربحيتنا ونجاح استراتيجيتنا في الحد من المخاطر. ففي عام 2019 ساهمت عملياتنا الدولية بنسبة 28 % من صافي أرباح المجموعة. كما شهدنا أيضاً نمواً متواصلاً لبنك بوبيان الذراع الإسلامي للمجموعة والذي حقق نمواً في أرباحه بنسبة 11.7 % على أساس سنوي ليوفر المزيد من التنوع لمصادر إيرادات المجموعة.

أما بالنسبة للآفاق المستقبلية، سينصب تركيزنا خارج الكويت على ترسيخ بصمتنا وتعزيز مكانتنا في الأسواق الرئيسية التي نتواجد بها مثل مصر والسعودية، ففي مصر نرى في قطاع التجزئة فرصاً واعدة لعملياتنا في ظل تحسن أداء الاقتصاد المصري،

وفي السعودية بدأنا العمل في فروعنا الجديدة كما نستهدف في الوقت نفسه زيادة قاعدة الأصول المدارة من خلال شركة الوطني لإدارة الثروات التي تم تأسيسها حديثاً.

وخلال عام 2019 واصلنا متابعة جهودنا الحديثة في رحلة التحول الرقمي من خلال التركيز بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية كمحرك رئيسي للنمو المستقبلي، حيث أصبح التحول الرقمي أمراً حيوياً بالنسبة للمجموعة كي تبقى أكثر قرباً من عملائها، وفي سبيل ذلك تم دفع التكنولوجيا الحديثة وصيانة الأنظمة وتقديم خدمات مصرفية ذكية نحو صدارة المسار الاستراتيجي للبنك وعبر جميع الركائز الاستراتيجية.

وفي العام 2020 لن تحيد استراتيجيتنا عن مسارها الحالي، حيث ستواصل المجموعة زيادة تنوع مصادر الدخل عبر المناطق الجغرافية والقطاعات المختلفة سعياً منا لتحقيق هدفنا الرئيسي في الحفاظ على نمو إيراداتنا وتقديم خدمة مميزة لعملائنا.

لقد أنهينا عام 2019 بصفقة قوية حيث تمكنا من إصدار أوراق مالية دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 750 مليون دولار حيث حقق الإصدار نجاحاً كبيراً في جذب طلبات كبيرة ومن قاعدة متنوعة على نحو جيد من المستثمرين في جميع أنحاء العالم. وقد تم ترجمة ذلك من خلال طلبات الاكتتاب على تلك الأوراق المالية والتي تخطت وبتسعير جيد مستوي قياسي بأكثر من 3 مرات لذلك إننا نعتبر هذا انعكاساً حقيقياً لثقة المستثمرين العالميين في بنك الكويت الوطني.

وأخيراً، تم التأكيد مجدداً في العام 2019 على قوتنا المؤسسية من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث، فيتش وموديز وستاندرد اند بورز والتي أكدت تصنيفنا الائتماني مع الاحتفاظ بنظرة مستقبلية مستقرة. وتعد تلك التصنيفات هي الأقوى على مستوى الكويت وضمن أعلى التصنيفات على مستوى المنطقة.

وهنا أود أن أختتم تعليقاتي لنتنقل إلى جيم ميرفي، رئيس المجموعة المالية لإلقاء الضوء على نتائجنا المالية الفصلية وللسنة المالية 2019 بمزيد من التفصيل وللإجابة عن استفساراتكم.

تفضل جيم.

عتم مساءً جميعاً واهلاً بكم. يسعدني ان اقتنص هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية عن فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ديسمبر 2019 .

جيم ميرفي:

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن نتائجنا المالية وتسجيل أرباح بقيمة 401.3 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2019، بنسبة نمو 8.2 في المائة مقارنة بأرباح العام 2018.

أما بالنسبة لصافي ربح الربع الرابع من العام فقد بلغ 99.1 مليون دينار كويتي مقابل 93.1 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام، أي بنمو بلغت نسبته 6.5 في المائة

على أساس ربع سنوي. كما ارتفعت أرباح الربع الرابع من العام 2019 ارتفاعاً طفيفاً عن الفترة المماثلة من العام 2018.

وقبل التعمق أكثر في التفاصيل الخاصة بتلك النتائج، اود اولاً ان ألقى الضوء على أوضاع البيئة التشغيلية التي عاصرناها على مدار العام الماضي بصفة عامة.

ظلت الأوضاع التشغيلية مواتية بصفة عامة، إلا انه على الرغم من توافر فرص الأعمال تزايدت حدة المنافسة ايضاً وأصبح الحرص على التسعير من اهم المعالم السائدة في السوق. إلا أن التوجهات العامة للسوق كانت مشجعة وكانت دلالات الزخم الإيجابي واضحة على صعيد عدد من قطاعات الأعمال.

كما تواصلت الجهود الحثيثة لتنفيذ خطة التنمية الحكومية التي يتم تطبيقها على سنوات متعددة. وعلى الرغم من ان وتيرة اسناد المشاريع جاءت أقل من المتوقع خلال العام إلا أننا نشعر بالتفاؤل تجاه الفرص الواعدة التي تحملها السنة القادمة.

ومن ثم فإن انعكاس ذلك على القطاع المصرفي سيتمثل في التمويل المباشر والتأثيرات المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية بما سيساهم في استمرار توفير فرص جيدة للأعمال في المستقبل.

ونعود مجدداً إلى نتائجنا المالية وادائنا خلال تلك الفترة المالية.

شهدت أنشطة اعمالنا نمواً قوياً خلال العام 2019 بما انعكس ايجابياً على المحفظة الائتمانية للمجموعة التي سجلت نمواً بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي.

وكالعادة، تمكننا من الاستفادة من تنوع قاعدة العمليات المصرفية للمجموعة كأحد اهم الركائز التي ساهمت في تعزيز نتائجنا المالية.

ونجحت عملياتنا الخارجية في الحفاظ على أدائها المميز وحققت نتائج قوية على صعيد كافة المناطق الجغرافية التي نعمل بها.

كما شهدنا خلال العام مواصلة بنك بوييان – الذراع الاسلامي للمجموعة - تحقيق معدلات نمو قوية. حيث بلغ صافي ربح بنك بوييان 62.6 مليون دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 11.7 في المائة على أساس سنوي.

وسوف ألقى الضوء لاحقاً خلال هذا الاستعراض على الأهمية الجوهرية لاستراتيجية التنوع الشامل في اعمالنا عند التطرق إلى مساهمة القطاعات المختلفة في أرباح المجموعة.

وبلغ الربح التشغيلي للمجموعة (قبل احتساب الضرائب والمخصصات) 591.2 مليون دينار كويتي، بتراجع بلغت نسبته 2.6 في المائة على أساس سنوي. بينما ارتفع إجمالي

الإيرادات بنسبة 1.4 في المائة على أساس سنوي، وزادت تكاليف التشغيل بنسبة 10.1 في المائة على أساس سنوي.

لذا فإن النمو السنوي في صافي الربح بنسبة 8.2 في المائة كان مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض تكلفة المخاطر، حيث بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان 122.6 مليون دينار كويتي مقابل 169.3 مليون دينار كويتي في العام 2018.

أما على صعيد الأداء الفصلي، بلغ الربح التشغيلي (قبل احتساب الضرائب والمخصصات) 140.3 مليون دينار كويتي في الربع الأخير من العام 2019، أي أقل من الربح التشغيلي في الربع الثالث من العام 2019 فيما يعزى بصفة رئيسية لتراجع إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية وارتفاع التكاليف. كما جاء الربح التشغيلي للربع الرابع من العام 2019 أقل من مستويات الفترة المماثلة من العام 2018 وذلك على خلفية تقلص الهوامش وارتفاع التكاليف.

وبالانتقال إلى إيرادات التشغيل، نلاحظ أن إيرادات التشغيل بلغت 895.5 مليون دينار كويتي في العام 2019 مقابل 883.2 مليون دينار في العام 2018، أي بنمو بلغت نسبته 1.4 في المائة على أساس سنوي.

ويعزى نمو الإيرادات التشغيلية إلى نمو صافي إيرادات غير الفوائد، والتي ارتفعت بنسبة 7.0 في المائة على أساس سنوي.

وبلغت الإيرادات التشغيلية للربع الرابع المنتهي في ديسمبر 2019 ما قيمته 222.8 مليون دينار كويتي، متجاوزاً المستويات المسجلة في الربع الثالث من العام 2019، ومرتفعاً أيضاً مقارنة بالربع الرابع من العام 2018.

وسأطرق لاحقاً إلى الدوافع الرئيسية وراء حركة الدخل والهوامش والتكاليف عند تغطية الرسوم البيانية اللاحقة.

ويمكنكم رؤية مصادر الإيرادات التشغيلية في أسفل شريحة العرض الأولى من الجهة اليمنى. حيث ساهم صافي إيرادات الفوائد بنسبة 77 في المائة من إجمالي الإيرادات التشغيلية في حين كان نصيب إيرادات غير الفوائد 23 في المائة، وذلك مقابل 78 في المائة و22 في المائة خلال العام الماضي.

نتنقل الآن إلى الرسم البياني الثاني.

سوف اتطرق الآن إلى أداء إيرادات الفوائد خلال العام ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء.

حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 689.2 مليون دينار كويتي في العام 2019، بتراجع هامشي عن مستويات العام السابق. حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 690.5 مليون دينار

كويتي في العام 2018. وفي الوقت الذي استفادت أعمالنا من النمو القوي في أحجام القروض والاستثمارات خلال العام 2019، إلا أن الضغوط التي تعرضت لها الهوامش أدت إلى عدم وجود فرصة لنمو صافي إيرادات الفوائد التي كان ينبغي لها ان ترتفع في ظروف مختلفة .

وبالنسبة للربع الرابع المنتهي في ديسمبر 2019، نلاحظ أن صافي إيرادات الفوائد قد بلغ 172.2 مليون دينار كويتي عند نفس مستويات الربع السابق وان كان أقل من مستويات الربع الرابع من العام 2018.

وبلغ متوسط الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد 26.9 مليار دينار كويتي على مدار العام 2019، بزيادة 5.0 في المائة على أساس سنوي. ويعكس نمو الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد انتعاشاً قوياً في الائتمان والمحافظ الاستثمارية، وهو الأمر الذي سأتطرق إليه لاحقاً بالمزيد من التفاصيل.

إلا انه كما أسلفت الذكر، واجهنا تراجعاً في صافي هامش الفائدة مقارنة بالعام 2018، وهو الأمر الذي يعزى جزئياً إلى تأثير توقيت رفع سعر الخصم المحلي في بداية العام 2018. حيث انه عادة ما ترتفع الهوامش لدينا بوتيرة سريعة نسبياً خلال دورة ارتفاع أسعار الفائدة على خلفية قيامنا بإعادة تسعير القروض القائمة وقت قرار رفع الفائدة في انتظار رؤية الاثار المترتبة على تكاليف التمويل بصورة كاملة في المدى البعيد.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر في أسفل هذه الشريحة نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة قد بلغ ما نسبته 2.56 في العام 2019 مقابل 2.69 في العام 2018.

وبلغت تكاليف التمويل للمجموعة 2.14 في المائة في المتوسط خلال العام 2019 مقابل 1.72 في المائة في العام 2018.

وبلغ متوسط العائد 4.45 في المائة في العام 2019 مقابل 4.23 في المائة في العام 2018.

وفي الجانب الأيمن في أسفل شريحة العرض نتعرف على المكونات الرئيسية التي ساهمت في تراجع صافي هامش الفائدة بمعدل 13 نقطة أساس، من 2.69 في المائة في العام 2018 إلى 2.56 في المائة في العام 2019. حيث تأثر صافي هامش الفائدة بشكل إيجابي بواقع 22 نقطة أساس بفضل الأداء المشترك لحركة محفظة القروض والموجودات الأخرى، في حين أثر ارتفاع تكلفة التمويل سلباً على صافي هامش الفائدة في حدود 36 نقطة أساس.

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الثالث.

وسوف أبدأ باستعراض كيفية أداء إيرادات غير الفوائد خلال العام .

بلغت إيرادات غير الفوائد 206.3 مليون دينار كويتي في العام 2019، بنمو بلغت نسبته 7.0 في المائة مقارنة بالعام 2018.

وتتوزع إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمته 206.3 مليون دينار كويتي ما بين صافي الاتعاب والعمولات بقيمة 157.2 مليون دينار كويتي وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 39.3 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى 9.8 مليون دينار كويتي من الإيرادات الأخرى من غير الفوائد.

علماً بأن إيرادات الاتعاب والعمولات قد ارتفعت بنسبة 4.6 في المائة مقارنة بالعام 2018.

وبالنسبة للربع الرابع من العام 2019، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد 50.5 مليون دينار كويتي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4.6 في المائة مقارنة بأداء الربع الثالث من العام 2019، وبنمو بلغت نسبته 9.8 في المائة مقابل الربع الرابع من العام الماضي. ويعزى النمو القوي لإجمالي إيرادات غير الفوائد للربع الرابع من العام لتزايد إيرادات الاتعاب والعمولات والتي ارتفعت بنسبة 12.8 في المائة على أساس سنوي.

كما أود أن أذكر هنا أن مصادر الاتعاب والعمولات ما زالت تحتفظ بتوزيع جيد عبر العديد من أنشطة الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. حيث واصلت أنشطتنا بما في ذلك الإقراض وبطاقات الائتمان والتمويل التجاري وإدارة الأصول والوساطة المالية في توفير إيرادات أتعاب وعمولات قوية على خلفية الأداء التشغيلي المميز.

وكما اعتدنا دائماً، فإن الجزء الأكبر من إيرادات غير الفوائد جاء من الأنشطة المصرفية الرئيسية، حيث يعد صافي الاتعاب والعمولات وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية من المصادر الرئيسية لإيرادات غير الفوائد. ولا تزال الأرباح المتعلقة بالتداولات والاستثمارات ضئيلة للغاية، حيث ساهمت بأقل من 1 في المائة فقط من إجمالي الإيرادات.

بالانتقال إلى أداء مصروفات التشغيل، نجد أن إجمالي مصروفات التشغيل قد بلغ 3.304 مليون دينار كويتي في العام 2019 مقابل 276.3 مليون دينار كويتي في العام 2018، أي بزيادة بنسبة 10.1 في المائة على أساس سنوي

وكان هناك عدد من العوامل التي ساهمت في زيادة التكاليف، وأود أن أتطرق إليها بالمزيد من التفاصيل.

أحد تلك الأسباب يعود إلى الزيادات الانتقائية في الاستثمار في عدد من أنشطتنا والمناطق الجغرافية التي نعمل بها. حيث بدأنا تدشين عمليات لإدارة الثروات في السعودية بنهاية العام 2018 والتي امتد أثر تكاليفها حتى العام 2019. كما قمنا أيضاً بتوسيع نطاق انتشارنا الجغرافي من خلال زيادة عدد فروعنا هناك. بالإضافة إلى أننا نواصل المضي

قدماً في توسيع نطاق عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

وخلال العام 2019، تكبدنا أيضاً بعض التكاليف المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي نتيجة لتحويل فرعنا السابق في فرنسا إلى شركة تابعة للمجموعة كوسيلة لحماية استمرارية العمل بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. وتعتبر بعض التكاليف استثنائية غير متكررة، بينما بعضها الآخر سيتكرر وفقاً لما تقضيه ظروف تواجدنا في تلك الدولة.

وبالإضافة إلى المضي قدماً في الأعمال المعتادة للبنك، فإننا بالطبع ما زلنا ملتزمين بالمحافظة على ضخ استثمارات مناسبة وإضافية في العمليات التي تساهم في تعزيز النمو المستقبلي طويل الأجل والمستدام للمجموعة.

كذلك استكملنا متابعة برنامجنا المستمر للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والمضي في استراتيجية المجموعة للتحول الرقمي. حيث لا يخفى على أحد أن النموذج المصرفي العالمي يواجه تحديات شديدة، ليس أقلها التغييرات الرقمية من الجهات الفاعلة في هذا المجال، بل وأيضاً من قطاع التكنولوجيا المالية Fintech سريع التطور. لذلك يجب أن يستجيب بنك الكويت الوطني بشكل مناسب لمثل تلك التحديات وهو الأمر الذي يتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات.

وبهذا الصدد، ضخت المجموعة استثمارات هائلة في النواحي التالية: (1) التطوير والتطبيق الانتقائي لأحدث حلول التقنية التمكينية (2) تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (3) ضمان مرونة وقدرات الأمن السيبراني عند أعلى المستويات .

ونركز في هذا الإطار على توجيه الاستثمارات نحو التقنيات التي تعمل على تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وكذلك التقنيات التي تعمل على تحسين الكفاءة والفعالية على المدى الطويل لعمليات الدعم والمساندة. وفي هذا الصدد، نعمل على الاستثمار بكثافة في التشغيل الآلي بواسطة تقنية "الروبوت المصرفي" والتركيز على تحسين مستويات الكفاءة وخدمة العملاء، والريادة على صعيد توفير الوقت والتكاليف.

كما قمنا مؤخراً بتعزيز نطاق الوظائف التنفيذية للبنك من خلال تعيين عدد من القياديين في مجموعة تكنولوجيا المعلومات. ويصاحب ذلك الالتزام ضخ الاستثمارات اللازمة لتطوير الموارد البشرية المطلوبة وغيرها من المتطلبات لدفع جدول أعمال الأنشطة الرقمية قدماً.

وفي إطار تطرقنا لموضوع تكنولوجيا المعلومات، أود أن أشير إلى أننا قمنا خلال العام 2019 بإنشاء مركز البيانات الجديد للمجموعة في مدينة الكويت، وهو مصمم وفقاً لأحدث معايير الأمان وأعلى المستويات العالمية وحاصل على الترخيص من المستوى الثالث.

واستكمالاً لموضوع التكاليف، دخل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 حيز التطبيق بدءاً من 1 يناير 2019. ويؤثر هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لعقود التأجير. حيث يتطلب هذا المعيار من الجهات المختلفة الاعتراف بعقود الإيجار في الميزانية العمومية بالمبالغ المستحقة أو من خلال تقدير قيمة استخدام الأصل العقاري وفقاً لمدة عقد الإيجار، إلى جانب المطالبات المالية المتعلقة بقيمة دفعات الإيجار في المستقبل.

ويعد أبرز تأثير لهذا المعيار الجديد على بيان قائمة الدخل للمجموعة في إقرار مصروفات الاهلاك وتكلفة الفوائد المرتبطة بالإيجارات ذات الصلة بدلاً من إدراج نفقات الإيجار في المصاريف الإدارية الأخرى. ويمثل التأثير الجوهري في زيادة الاستهلاك وخفض النفقات الإدارية الأخرى بما يقارب 9.7 مليون دينار كويتي، وبالتالي إعادة التصنيف بين فئات النفقات المختلفة.

ولنختتم موضوع التكاليف، يمكنني القول إنه في حين أن نسبة التكاليف إلى الدخل التي بلغت 34.0 في المائة قد شهدت ارتفاعاً هامشياً في الأونة الأخيرة استجابةً لمختلف برامج التكاليف والاستثمارات إلا أنها تضيف قيمة ومرونة لأعمال المجموعة على المدى البعيد، لذا ما زلنا نشعر بالرضا عن تلك النسبة التي تعد منخفضة للغاية وفقاً للمعايير الدولية للقطاع.

وننتقل الآن إلى المخصصات وخسائر انخفاض القيمة.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 129.7 مليون دينار كويتي في العام 2019 مقابل 179.7 مليون دينار في العام 2018.

أما بالنسبة للربع الرابع من العام المنتهي في ديسمبر 2019، فقد بلغت قيمة المخصصات 25.1 مليون دينار كويتي مقابل 37.5 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2019 ومقابل 34.3 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2018.

وبلغ مخصص خسائر الائتمان كنسبة من الربح التشغيلي للمجموعة 20.7 في المائة في العام 2019، فيما يعد أدنى بكثير من مستويات العام 2018 وهو الأمر الذي يعد من التطورات الجيدة جداً لأعمال المجموعة بما يتسق أيضاً مع توقعاتنا الخاصة بتطور تلك المخصصات.

وسوف اقتنص هذه الفرصة لأعيد التذكير مرة أخرى بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بضرورة احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كقيمة الأكثر ارتفاعاً ما بين طريقة احتسابها وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS9 أو احتساب المخصصات بناءً على توجيهات واحكام بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص، ايهما أعلى.

ونظراً لأن الوضع الثاني ينطبق علينا، لذا قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية غير الائتمانية فقط والتي أثرت على بيان الدخل بقيمة 3.4 مليون دينار كويتي.

وفي النهاية وفيما يخص موضوع المخصصات فقد تم توقع مخصصات خسائر ائتمان وفقاً لمعيار IFRS9 بقيمة 395 مليون دينار كويتي في الوقت الذي يصل فيه إجمالي مخصصات خسائر الائتمان في الوقت الحالي 541 مليون دينار كويتي

وننتقل الآن إلى الرسم البياني الرابع.

وأود الآن العودة مجدداً إلى موضوع تنوع إيراداتنا بفضل مساهمات العمليات الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

يتميز بنك الكويت الوطني بوضع فريد من حيث اتساع انتشاره الجغرافي، هذا إلى جانب قدرته على ممارسة الأنشطة المصرفية على الجانبين التقليدي والإسلامي، ويمنحنا هذا التنوع درجة عالية من المرونة لأرباح المجموعة ويوفر ما نعتبره ميزة تنافسية ممتازة.

فعلى صعيد عملياتنا الخارجية، ذكرنا مسبقاً تأسيسنا لشركة جديدة لإدارة الثروات تخضع لرقابة هيئة السوق المالية السعودية في أواخر العام 2018. كما قمنا في العام 2019 بافتتاح فرعين إضافيين للخدمات المصرفية في المملكة. وتعتبر تلك إحدى الخطوات الهامة التي ترسخ تواجد وانتشار بنك الكويت الوطني في ثلاث مدن سعودية رئيسية وهي جدة والرياض والخبر.

وقمنا مؤخراً بتعزيز قدراتنا على صعيد الخدمات المصرفية الخاصة من خلال إنشاء هيكل مصرفي شامل على مستوى المجموعة تتمثل مهمته في تنمية وتنسيق أعمالنا المصرفية الخاصة عبر شبكتنا الدولية.

وكما ذكرنا آنفاً، لم تنجو المجموعة من تبعات المشاكل والتكاليف المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. وفي إطار سعينا لحماية تواجد أعمالنا في أوروبا على أفضل وجه، قمنا بتحويل أنشطة الفرع الفرنسي لبنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) (بي.إل.سي) إلى بنك الكويت الوطني - فرنسا ش.م، كشركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل مجموعة بنك الكويت الوطني.

وبالعودة مجدداً للرسم البياني، نجد أن الهدف منه توضيح تأثير استراتيجية التنوع على الأداء المالي للمجموعة.

وسوف نغطي أولاً التنوع الجغرافي.

بلغت الإيرادات التشغيلية للعمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 220.7 مليون دينار كويتي في العام 2019 بنمو بلغت نسبته 5.5 في المائة مقارنة بالعام 2018. هذا ولم تشهد مساهمة العمليات الدولية التي بلغت أرباحها 112.2 مليون دينار كويتي في أرباح المجموعة تغيراً يذكر عن مستوى العام الماضي، فيما يعزى لتزايد تكاليف الاستثمارات والمصاريف المتعلقة بعملياتنا الخارجية كما أسلفنا الذكر.

ونلاحظ من خلال النظر إلى الرسم البياني دائري الشكل على الجانب الأيمن في أعلى الشاشة أن مساهمة العمليات الخارجية في إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة قد ارتفعت هامشياً إلى 25 في المائة مقابل 24 في المائة في العام 2018.

أما بالنسبة لمساهمة عملياتنا الخارجية في صافي أرباح المجموعة فقد تراجعت إلى 28 في المائة مقابل 30 في المائة العام 2018، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع تكلفة المخاطر لعملياتنا في الكويت.

وتمتد حالياً عمليات المجموعة الدولية في 14 دولة خارج الكويت بما في ذلك بالطبع مصر، حيث تم زيادة عدد أفرع الوطني - مصر خلال العام 2019 من 49 إلى 51 فرعاً.

أما على صعيد الأنشطة المصرفية الإسلامية للمجموعة، يواصل بنك بوبيان الذراع الإسلامي للمجموعة، تحقيق أداءً ممتازاً، حيث تمكن من تسجيل أرباح بلغت قيمتها 62.6 مليون دينار كويتي في العام 2019 مقابل 56.1 مليون دينار كويتي في العام 2018، بنمو بلغت نسبته 11.7 في المائة على أساس سنوي.

وأخيراً بالنظر إلى الرسم البياني نلاحظ تركيز 44 في المائة من موجودات المجموعة في الأنشطة المصرفية التقليدية داخل الكويت، و38 في المائة في العمليات الخارجية، و18 في المائة في بنك بوبيان .

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الخامس.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة أبرز التطورات المتعلقة بحجم أهم الأعمال والمؤشرات الرئيسية خلال الفترة المالية الحالية.

ارتفع إجمالي الموجودات إلى 29.3 مليار دينار كويتي بنهاية العام 2019، أي بنمو بلغت نسبته 6.7 في المائة بالمقارنة بمستويات ديسمبر 2018. وكما أسلفنا الذكر، يعزى ذلك للنمو الهائل الذي شهدته أنشطة الإقراض والاستثمارات.

وارتفع إجمالي القروض إلى 16.6 مليار دينار كويتي بنمو قدره 1 مليار دينار كويتي خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ديسمبر 2019 بما يمثل نمواً قوياً بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي على الرغم من الظروف والتحديات القائمة.

من جهة أخرى، بلغت ودائع العملاء 15.9 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 10.7 في المائة على أساس سنوي مقارنة بقيمتها نهاية ديسمبر 2018. وأود أن أشير هنا بهدف التوضيح أن ودائع العملاء الواردة هنا لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يتماشى مع أسلوب عرض ودائع العملاء في البيانات المالية المعلنة للمجموعة.

ومن اهم النقاط التي نود عرضها هنا اننا مازلنا نواصل تسجيل حركة نمو جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة. حيث شهدنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية للمجموعة، وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى النمو الممتاز للودائع المصرفية للأفراد داخل الكويت على الصعيدين الإسلامي والتقليدي.

ويعكس النمو المطرد في ودائع عملاء التجزئة التركيز على هذا الجانب من اعمالنا في الأونة الأخيرة من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وسمعته المرموقة وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، نرى على الجانب الأيمن في أسفل الرسم البياني ان ودائع العملاء تشكل حالياً 65 في المائة من مزيج تمويل المجموعة، والذي يعد مرتفعاً عن العام المالي 2018 حيث كانت تشكل 62 في المائة.

وبالانتقال الى شريحة العرض التالية.

سوف نستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للعام 2019 على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين في العام 2019 ما نسبته 12.3 في المائة مقابل 12.0 في المائة في العام 2018.

في حين بلغ العائد على متوسط اجمالي الموجودات 1.42 في المائة مقابل 1.38 في العام 2018.

وبلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية العام 2019 ما نسبته 17.8 في المائة مقابل 2.17 في المائة بنهاية ديسمبر 2018. علماً بأن معدلات الرسملة قد استفادت خلال العام 2019 من قيامنا بإصدار أوراق مالية دائمة قابلة للاسترداد بعد 6 سنوات ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 750 مليون دولار، وذلك وفقاً للقاعدة رقم 144 (أ) من قانون الأوراق المالية الأميركي والتنظيم (س) (RegS/144) بعائد 4.5%، فيما يعد أقل معدل لأي إصدار مصرفي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بما يمثل شهادة قوية على مكانة بنك الكويت الوطني في الأسواق الدولية.

وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 15.9 في المائة في حين تصل نسبة كفاية رأس المال الأساسي الشريحة 1 - حقوق المساهمين إلى 13.5 في المائة كما بنهاية ديسمبر 2019.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، نجد ان نسبة القروض المتعثرة قد بلغت 1.1 في المائة من اجمالي الائتمان بنهاية العام 2019 في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 272.2 في المائة، بما يمثل تحسناً واضحاً عن الفترات السابقة.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن استعرض باختصار الاحداث التي رسمت معالم ادائنا المالي في العام 2019، كما أود أيضاً أن أعلق على توقعاتنا للعام 2020 .

بشكل عام شهدت أنشطة أعمالنا أداء جيد خلال 2019. حيث نجحنا في تسجيل نمو قوي على صعيد الموجودات، وزيادة قوية بنسبة 6.8 في المائة في اجمالي المحفظة الائتمانية، والذي قابلته تراجع في الهوامش.

هذا بالإضافة للضغوط المتزايدة على الايرادات التشغيلية نتيجة لمرور المجموعة بفترة تنزايد خلالها النفقات في الوقت الحاضر على خلفية الالتزام بجدول اعمال التحول الرقمي بما يترتب عليه التأثير على بيان الدخل.

كما تمثلت الميزة الأخرى البارزة لنتائجنا المالية للعام 2019 في نمو الأرباح على خلفية تراجع كلفة المخاطر.

كان ذلك باختصار السياق العام للأحداث السائدة خلال العام 2019 إلى حد كبير. وننتقل الآن إلى توقعات العام 2020. بأخذ كافة الأمور في الاعتبار، نتوقع أن تتسم السنة المقبلة بنفس الديناميكيات بصفة عامة.

حيث نتوقع استمرار نمو الأعمال، وفي هذه المرحلة، نتوقع ان تشهد نفس المستويات على صعيد نمو القروض خلال العام القادم، أي تسجيل معدل نمو يتراوح ما بين المتوسط إلى المرتفع في خانة الأحاد عن فترة الاثني عشر شهراً.

أما بالنسبة لمتوسط صافي هامش الفائدة، فيتوقع أن يتراجع مقارنة بأداء العام 2019 وان يصل إلى نفس الحدود التي شهدناها في الربع الأخير من العام 2019، وذلك انطلاقاً من افتراضنا ان أسعار الفائدة لن يطرأ عليها تغييراً ملحوظاً خلال العام المقبل، مع الابقاء على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير يذكر.

أما فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، نتوقع أن ترتفع هذه النسبة بشكل طفيف خلال العام الحالي عن مستويات العام 2019، حيث تقلص هوامش الفائدة في ظل بيئة المليئة بالتحديات وتزايد التنافسية من جهة، واستمرار استثماراتنا لتعزيز كافة مبادرات المجموعة من جهة أخرى، الأمر الذي سوف يساهم في رفع تلك النسبة. كما تواصل المجموعة

إستراتيجية الاستثمار في قواها البشرية والتقنيات الناشئة وتعزيز الاستثمارات الانتقائية لترسيخ انتشارها الجغرافي بهدف الحفاظ على مكانة البنك الريادية ونموه المستقبلي.

أما بالنسبة لتكلفة المخاطر، نتوقع استقرارها عند نفس المستويات، أو قد يطرأ عليها تحسن طفيف في العام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2019. ويبقى الجانب الإيجابي هنا في أنه من غير المتوقع أن يتم العودة للوراء فيما يخص الاتجاه التراجعي الذي شهدناه في الفترات السابقة.

من هذا المنطلق، فإنه عند تجميع كافة العوامل ذات الصلة مع افتراض منطقية العوامل التي تم ذكرها، فإنه من المتوقع أن يتشابه الأداء في العام 2020 مع نفس المستويات المسجلة في العام 2019، أي بمعدل نمو متوسط إلى مرتفع في خانة الأحاد.

وأخيراً، أود أن انتقل سريعاً إلى معدل كفاية رأس المال. حيث بلغ هذا المعدل 8.17 في المائة على خلفية إصدار المجموعة لأوراق مالية دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 750 مليون دولار في الربع الأخير من العام. ونتوقع الاحتفاظ بنسبة تتخطى 17 في المائة لمعدل كفاية رأس المال حتى نهاية العام الحالي، فيما يعتبر معدلاً مريحاً يتخطى متطلبات الجهات التنظيمية وفي حدود نزعة المخاطر المقبولة لدى المجموعة.

وبذلك أصل إلى نهاية هذا الاستعراض.

أشركم جزيل الشكر على وقتكم الثمين .

وننتقل الآن مرة أخرى إلى أمير.

شكراً لك جيم. وأشركم جميعاً على حسن الاستماع.

أمير حنا:

سنتوقف لدقيقة حتى تصلنا الأسئلة ثم سنبدأ مباشرة في الرد عليها تباعاً. فإذا كانت لديكم أي أسئلة برجاء إدخالها من خلال منصة البث عبر شبكة الإنترنت (webcast)

ورد عدد من الأسئلة وسوف نبدأ في الرد عليها. ويركز السؤال الأول هنا على السيولة والتمويل واتجاهات صافي هامش الفائدة في العام 2020.

جيم، تريد التعليق على هذه النقطة.

نعم، تعتبر مستويات السيولة جيدة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو صافي هامش الفائدة. حيث اتسم العام الماضي بتراجع صافي هامش الفائدة وبالتطلع لتوجهات العام المقبل، يعتبر الشيء الرئيسي هو كيف سيكون أداء صافي هامش الفائدة. فنحن نشهد حالياً حجم أعمال جيدة، إلا أنه من الصعب أحداث تغييراً بالنسبة لأداء صافي إيرادات الفائدة.

جيم ميرفي:

ونتوقع استقرار مستويات صافي هامش الفائدة في الوقت الحاضر. حيث أن معدلات صافي هامش الفائدة التي شهدناها في الربع الرابع سوف تستمر على الاغلب، ولا نتوقع أن يطرأ أي تغير فيما يتعلق بذلك. علماً بأن صافي هامش الفائدة تراجع على مدار العام الماضي نتيجة لحركة التصحيح التي طرأت على تكاليف التمويل بصفة رئيسية، حيث عادة ما تظهر الاثار المترتبة على تغير أسعار الفائدة في فترات لاحقة.

وبالنظر إلى الربع الرابع، والذي سجلنا فيها 2.40 و2.45، أتوقع أن يستقر هذا المستوى خلال السنة المقبلة.

ولتعويض تأثير ذلك التراجع عاماً تلو الآخر، من الواضح أنه يتوجب علينا تحقيق أداء جيداً من جهة حجم الأعمال، وتبدو الافاق جيدة، لذا نشعر بالتفاؤل ولدينا ثقة في قدرتنا على تقديم أداء جيداً في هذا المجال.

حسناً. لدينا بعض الأسئلة حول اتجاهات جودة الأصول في العام 2019، وكذلك التوقعات المستقبلية. كما تلقينا استفسار عن الفرق بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمخصصات الحالية.

أمير حنا:

من الواضح أن تكلفة المخاطر تعتبر من أهم معايير الأداء الرئيسية التي تتميز بها المجموعة منذ سنوات عديدة. وبدأنا شق طريقنا للتخلص من النظام القائم على تحمل مستوى عالٍ من المخصصات التقديرية. حيث نسعى ببساطة للخروج من ذلك الإطار وتمكننا من انجاز تقدماً ملحوظاً. وبالفعل شهدنا انخفاضاً ملموساً لتلك النسبة خلال العام الماضي. أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، فكما ذكرت سابقاً، فإننا نضع قيمة افتراضية لتكلفة المخاطر بما يتوافق مع النسبة التي نتحملها في الوقت الحاضر والتي تعتبر أقل من معدلات الفترات السابقة. لذا لا نتوقع حدوث أي تدهور في جودة الأصول. بل يمكن أن نشهد تحسناً فيما يتعلق بتكلفة المخاطر. ولا توجد ضمانات بالطبع، لكننا نفترض داخلياً ثبات تكلفة المخاطر خلال الفصلين المقبلين من السنة المالية، فهناك إمكانية للتحسن ولكن لا يمكننا القطع بذلك. أما فيما يتعلق بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، أعتقد أننا ذكرنا أن حساب المخصصات بلغ 395 مليون وفقاً لهذا المعيار في حين تبلغ المخصصات التي نحفظ بها في حدود 525 أو 530 مليون أو شيء من هذا القبيل. وعلى هذا الأساس، لدينا مستويات مريحة للغاية نجحنا في ترسيخها على مر السنوات من خلال حرصنا على تراكم المخصصات التقديرية.

جيم ميرفي:

أعتقد أن تلك الإجابة تكفلت بتغطية ما بين أربع إلى خمس أسئلة حول اتجاهات القروض المتعثرة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وهناك سؤالان حول توليد رأس المال في

أمير حنا:

الربع الرابع من العام وأسباب الأداء القوي على هذا الصعيد؟ يعتبر هذا الجزء من الأمور الفنية المتعلقة على نحو أكبر برسمة الأرباح المحتجزة بنهاية العام.

جيم ميرفي:

تمثلت أبرز الملامح الرئيسية لرأس المال في إصدار أوراق مالية ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بنهاية العام، فيما يعد احدى الحلول الفنية الاعتيادية للتعامل مع الأرباح المحتجزة. أما من حيث كفاية رأس المال، فإننا لا ندرج الأرباح المحتجزة ضمن حساباتنا على مدار العام، لذلك دائماً ما ترتفع قيمتها في الربع الرابع. كما تم تعزيزها هذا العام بإصدار الأوراق المالية الدائمة بقيمة 750 مليون دولار.

أمير حنا:

تلقينا مجدداً أسئلة متعلقة بالإرشادات الاستشرافية والتي ذكرناها مسبقاً بوضوح في الاستعراض الذي قدمناه بالنسبة للتوقعات الخاصة بنمو القروض في العام 2020، والتوقعات الخاصة بنسبة التكاليف إلى الدخل. حيث تضمنت شرائح الاستعراض كافة تلك المعلومات وهي موجودة بالفعل على الموقع الإلكتروني، والذي سيوفر كافة تلك البيانات .

كم بلغ معدل الحسابات الجارية وحسابات الادخار (CASA) في العام 2019؟

جيم ميرفي:

بلغ معدل الحسابات الجارية وحسابات الادخار (CASA) 35% على مستوى المجموعة، في حين يرتفع ذلك المعدل بالنسبة لسوقنا المحلي هنا في الكويت. اما بالنسبة للمجموعة ككل، فيتراوح المعدل عادة ما بين 35-40% تقريباً وفقاً لكيفية تعريف معدل الحسابات الجارية وحساب الادخار.

أمير حنا:

سؤال آخر حول اتجاهات الاتعاب والعمولات في العام 2019 وما هي التوقعات الخاصة بذلك بالنسبة للعام 2020؟

جيم ميرفي:

سجلنا العام الماضي أداءً جيداً بالنسبة للاتعاب والعمولات. وكانت مستويات أنشطة الأعمال ممتازة. كما شهدت العديد من قطاعات الأعمال أداءً قوياً. ونشهد بصفة اعتيادية تدفقات دخل جيدة فيما يتعلق بأعمال التمويل التجاري وبالنسبة لبطاقات الوطني أيضاً. وخلال العام الماضي ازدهرت أنشطة أعمالنا الخاصة بإدارة الأصول وحققت أداءً ممتازاً. وفي واقع الأمر، ساهمت إدارة الأصول بشكل كبير في نمو إيرادات المجموعة من الاتعاب والعمولات على أساس سنوي. حيث نحصر على الاستثمار في تلك الفئة من الأعمال. وأعتقد أنني ذكرت في وقت سابق أننا نعيد صياغة أسلوب العمل ليرتكز حول إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، ونشعر بالتفاؤل حيال ذلك، ولدينا ثقة بأننا سنجني ثمار تلك الجهود والتي ستتمثل في التحسن التدريجي لنمو الاتعاب والعمولات.

عصام الصقر:

نتوقع العام المقبل ان نشهد أداءً مماثلاً. وسوف يستمر نفس الاتجاه. نحن متفائلون وأكثر إيجابية فيما يتعلق بقدرتنا على توليد الإيرادات من الاتعاب والعمولات خلال العام المقبل.

جيم ميرفي:

ينبع ارتياحنا تجاه الاتعاب والعمولات من حقيقة تمتعنا بالعديد من خطوط الاعمال وبفضل التنوع الجغرافي الذي نتميز به. ويساهم هذا التنوع في تعزيز ثقافتنا تجاه الزخم المتواجد بالفعل. ونحن على ثقة تامة من أن أداء العام المقبل سيكون مشابهاً تماماً للعام الماضي.

أمير حنا:

سننتظر لبضع دقائق لوصول المزيد من الأسئلة، وإذا لم يصل إلينا أسئلة جديدة سنختتم المكالمة.

سوف نتناول سؤالاً أخيراً وصلنا بشأن نسبة التكاليف إلى الدخل والسبب في ارتفاعه مؤخراً وما الذي نتوقعه في العام 2020؟

لقد تطرقت إلى هذا الأمر جيم، ولكن إذا كان بإمكانك فقط تقديم بعض التعليقات لتوضيح الأمر.

جيم ميرفي:

نعم. باختصار، هناك بالتأكيد بعض الرياح المعاكسة على جانب الدخل بما أثر سلباً على الهوامش. ويعمل بنك الكويت الوطني وغيره من البنوك المختلفة على مستوى العالم في بيئة تتسم بتضييق الهوامش. حيث نبذل جهوداً مضاعفة لتنمية إيراداتنا في ظل تلك الهوامش، وذلك على الرغم من الجودة التي تتميز بها أعمالنا. إلا ان تراجع الهوامش سترك اثره . وفي مثل تلك الظروف، يبدو خفض التكاليف هو الحل الأسهل. إلا أننا قررنا عدم القيام بذلك. حيث نسعى للاستثمار من أجل تعزيز وترسيخ اعمالنا على المدى البعيد، لذا نستثمر بكثافة في تكنولوجيا المعلومات وأعتقد أن هذا التصرف يتسم بالحكمة.

تتمثل حسبتنا ببساطة في أننا سوف نشهد ارتفاعاً في نسبة التكاليف إلى الدخل. وننظر إلى ذلك العامل باعتباره أحد العوامل المؤقتة ونرى أنه خطوة في الطريق السليم. حيث أن النسبة ستحوم حول 30% وأعتقد أن هذا الرقم واقعي بالنسبة للمرحلة الحالية. ونأمل أن نرى، في الوقت المناسب، تراجع تلك النسبة. إلا انه بالنسبة للوقت سيكون من الحكمة ومن الأفضل أن ندير اعمالنا بطريقة تحقق تراجع نسبة التكاليف إلى الدخل في منتصف الثلاثينيات تقريباً.

أمير حنا:

نظراً لضيق الوقت، نصل بذلك إلى ختام الاستعراض. ويسعدنا الإجابة على كافة الاسئلة أو أي أسئلة أخرى للمتابعة التي تصلنا عبر موقعنا الإلكتروني أو عنوان البريد الإلكتروني لوحدة علاقات المستثمرين. وسوف أعود مجدداً إلى عامل البدالة لينهي المكالمة.

عامل البدالة:

سيداتي وسادتي، نصل بذلك إلى نهاية مكالمة اليوم.

شكراً لمشاركاتكم الكريمة. يمكنكم انهاء المكالمة الآن.

